الأمم المتحدة

A/C.3/58/SR.3

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
27 October 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بيلينغا – ايبوتو . . . . . (الكاميرون)

ثـــم: السيد بريبوتن (نائب الرئيس) . . . . . (سلوفاكيا)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-54248 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع) (A/58/172 وA/58/204)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/58/3 وA/58/61-E/2003/5 وA/58/67-E/2003/49 وA/58/79 وA/58/229 وA/58/159 وA/58/153 وA/C.3/58/L.2)

١ - **السيدة بلومكويست** (الدانمرك): تحدثت بصفتها ممثلة الشباب في وفدها قائلة إن موارد ضخمة قد خصصت لكفالة التعليم للجميع، ولمواجهة بطالة الشباب، ولمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولكن الأمر مازال بحاجة إلى استراتيجية متكاملة للشباب، تضمن تعاوناً أفضل بين برامج الأمم المتحدة، والشباب، والحكومات. فللشباب في جميع الأقاليم مساهمات قيِّمة يمكنهم تقديمها لتعزيز مجتمعاتهم.

٢ - وأضافت أنه رغم أن تقرير الأمين العام عن تشجيع تشغيل الشباب (A/58/229) يبين أن هناك اهتماماً بقضايا الشباب، فإنه يعكس موقفاً يتسم بعدم الوضوح إزاء الشباب. فالتوصيات كما قالت تفتقر إلى خطوات حقيقية باتجاه العمل، والأهم من كل ذلك، أنه ليس هناك ذكر لضرورة تعزيز جدول أعمال للشباب داخل الأمم المتحدة. وأكدت على ضرورة معالجة قضايا الشباب بطريقة كلية، قائلة إن الأمر لن يحتاج إلى برنامج منفصل للشباب لو أن جدول أعمال للشباب تم تعزيزه بصورة كافية.

٣ - ومضت تقول إن إعلان الألفية هو أهم ميثاق على الإطلاق بين الأغنياء والفقراء، كما أنه ينبغي النظر إليه على أنه ميثاق بين الأجيال. وأعلنت أنه في عام ٢٠٠٥، عندما ستقوم الدول الأعضاء بتقييم مدى ما حدث من تقدم بمناسبة الذكرى العشرين للسنة الدولية للشباب. سيكون من المهم مناقشة الكيفية التي يمكن أن يلعب بها الشباب دوراً أقوى في ضمان التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية.

٤ - واستطردت تقول إنه لا بد من إيلاء اهتمام خاص للشباب في الكثير من مجالات التنمية الاجتماعية. لعل من أكثرها إلحاحا مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأوضحت أن إحصاءات الإصابة بهذا المرض في الفئة العمرية ١٥ إلى ٢٥ سنة هي إحصاءات تثير الفزع. وأردفت أن هناك حاجة إلى موارد للوفاء بالتزامات الحكومة بتجسير الفارق في الموارد، والتي تقدر تكاليفها بنحو عشرة بلايين من الدولارات، كما أن الأمر بحاجة إلى ضمان حق الشباب في التوعية الجنسية وفي الحصول على ما يقيهم من الأمراض التي تنتقل عن طريق ممارسة الجنس. واختتمت كلمتها قائلة إنه لا بد أيضاً من مشاركة منظمات الشباب في المعركة ضد هذا الوباء الذي له تأثير مباشر على حياتهم.

٥ - **السيد بريبوتن** (سلوفاكيا): نائب الرئيس، تولى الرئاسة.

٦ - **السيد باوليللو** (أوروغواي): تحدث نيابة عن أعضاء السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وبوليفيا وتشيلي البلدين المنتسبين قائلاً إن هذه البلدان ترحب بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/58/172). وأكد من جديد التزام هذه البلدان بالمبادئ والأهداف التي أرساها المؤتمر العالمي. كما أكد من جديد التزامها بمبادئ الديمقراطية النيابية، واحترام القانون، والمراعاة التامة للحقوق المدنية والسياسية التي تشكل أساس التكامل الإقليمي.

٧ - ومضى يقول إن أعضاء السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والأعضاء المنتسبين لها، قد وضعوا أهدافهم المشتركة للتنمية الاجتماعية على أساس التزام غرامادو الذي أعلن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وهو الالتزام الذي يتسق وبرنامج عمل كوبنهاغن. وأضاف أن هذه البلدان قد شكلت آلية من وزراء التنمية الاجتماعية لتحديد الأولويات المشتركة ولوضع مشروعات وبرامج على المستويين القطري والإقليمي في مجالات مثل مكافحة الفقر والقضاء على عمالة الأطفال. وأوضح أن خلق فرص عمل، وزيادة فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، مع التركيز الخاص على الأطفال والمجموعات الضعيفة، تمثل عناصر رئيسية في هذه الجهود. واستطرد قائلاً إنه في ظل الحالة الاقتصادية الصعبة في أغلب البلدان الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والبلدين المنتسبين لها، سعت حكومات هذه البلدان إلى سد احتياجات المجموعات المهمشة عن طريق برامج موجهة، كما تبنت وجهة النظر القائلة بأن التنمية الاجتماعية تتطلب مشاركة جميع العناصر، فشجعت بالتالي مشاركة المجتمع المدني والحركة التعاونية في عملية التنمية الإقليمية والتكامل الاقتصادي. واختتم كلمته بقوله إن هذه الجهود بحاجة أيضاً إلى مساعدة المجتمع الدولي، لا سيما مؤسسات بريتون وودز، من أجل فتح أسواق دولية.

٨ - **السيد دي ألبا** (المكسيك): قال إن وفده يؤيد كلمة بيرو نيابة عن مجموعة ريو. وأضاف أن التنمية الاجتماعية لن تتحقق دون المشاركة الكاملة من جميع قطاعات المجتمع، وأن الأمر بحاجة إلى سلسلة من الأفعال للحيلولة دون المجموعات الضعيفة والتهميش، وإيجاد طرق عملية لتمكين المعوقين والمسنين من المشاركة في ذلك. وأعلن أن المكسيك قد أقرت مؤخراً قوانين لمنع التمييز ضد المجموعات الضعيفة كما أنشأت مجلساً وطنياً لمنع التمييز.

٩ - ومضى يقول إن المبادرة الخاصة بصياغة صك دولي بشأن حقوق الأشخاص المعوقين سوف تستفيد من الخبرات المكتسبة من تنفيذ برنامج العمل العالمي الخاص بالأشخاص المعوقين. وأضاف أن توصيات الأمين العام بشأن مضمون الصك الدولي تستحق الدراسة المتأنية. واستطرد قائلاً إنه ينبغي أيضاً التأكيد على أن الأمر بحاجة إلى نظرة كلية إلى العلاقة بين الإعاقة وبين حقوق الإنسان، وأن النظرة إلى الإعاقة ينبغي أن تدخل ضمن أنشطة التنمية القطرية والدولية.

١٠ - وقال إن وفده يؤيد تأيداً تاماً الفكرة القائلة بضرورة إدراج قضايا الشيخوخة في الاستراتيجيات القطرية للتنمية والقضاء على الفقر. وطالب بألا تستبعد برامج التنمية المسنين أو تهملهم، قائلا إن إحصاءات المسنين والتمايز بين الجنسين هي إحصاءات ضرورية لصياغة السياسات. وأعلن تأييده لاقتراح الأمين العام بأن تقدم لجنة الإحصاءات مثل هذه المعلومات. وأردف أن تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة هي عملية مستمرة تحتاج إلى العمل على المستويين القطري والدولي. واختتم كلمته قائلاً إن المكسيك تضع الآن خطة وطنية بشأن الشيخوخة لكي تنسق من خلالها أنشطة مختلف الوكالات الحكومية وغير الحكومية في مجالات مثل التشريع، والرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي، والثقافة، والترفية.

١١ - **السيد سميث** (استراليا): تحدث بصفته ممثل الشباب في وفده فقال إنه إذا كانت قضايا الشباب في مختلف أرجاء العالم قد تبدو مختلفة على السطح، إلا أن خبرته أثبتت أنها نفس المشكلات في الأساس. فالشباب في كل مكان يريدون الإحساس بالأمن وبقيمتهم واحترامهم، ويريدون الشعور بأن لهم السيطرة والتأثير على مجرى حياتهم. ولكن الذي يحدث في الغالب هو أن المجتمعات المحلية لا تعرف الطريقة المثلى لإشراك شبابها في ذلك، أو وضعه موضع التحدي أو

تحميسه. وضرب مثلاً باستراليا، قائلاً إنه كانت هناك في الماضي مجموعات كنسية ورياضية ومجموعات أخرى من المجتمع المحلي، تسمح للشباب بالتفاعل مع أقرانهم، والعثور على نماذج لأدوارهم، وخلق إحساس بالانتماء إلى المجتمع. ولكن هذه المنشآت لم تعد موجودة بنفس الدرجة، وبالتالي أصبح الشباب بعيداً عن المجتمع التقليدي، وشعر بالعزلة الاجتماعية.

١٢ - وأردف قائلاً إن البعد عن العلاقات غير الرسمية بين الأجيال أسفر عن عدد من النتائج السلبية، فاستراليا تسعى من جانبها إلى تحديد دور الرجال، وتركز على توعية الذكور المراهقين، كما أنها تصبو إلى احتواء التنوع وزيادة الفاهم بين المجتمعات المحلية العديدة التي تشكل السكان متعددي الثقافات.

١٣ - ومضى يقول إنه بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، سيصبح أكثر من نصف سكان العالم عبارة عن أطفال ومسنين. ومع ذلك فإن أغلب القرارات الخاصة بهاتين الفئتين سيتخذها المسنون، وطالب في ختام كلمته بضرورة الاعتراف بقيمة مشاركة الشباب في عملية صنع القرار.

١٤ - **السيد زيدان** (لبنان): قال إن بلده يؤمن تماماً بقيمة القدرات البشرية، وأن بلده يسعى على الدوام لتحسين الظروف أمام التنمية الاجتماعية. وأضاف أنه لكي يتحقق ذلك، فقد عمل لبنان جنباً إلى جنب مع العديد من أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والفريق العامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن النتائج كانت إيجابية.

١٥ - وأضاف أن وفده يثني على تقريري الأمين العام بشأن التعاونيات والتنمية الاجتماعية (A/58/159) وتشغيل الشباب (A/58/229)، كما أنه يعطي أولوية لحقوق المعوقين، خاصة في أعقاب حرب طويلة ومؤلمة خلّفت وراءها زيادة في أعداد وأنواع الإعاقات بين السكان. وأعلن أن البرلمان صدق مؤخراً على قانون شامل يؤكد حقوق وكرامة المعوقين في لبنان وسياسته من أجل الإدماج التام للمعوقين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وأعلن أن بيروت استضافت إعلان العقد العربي للأشخاص المعوقين ٢٠٠٣ -٢٠١٢. وأردف أن لبنان يتطلع إلى المشاركة الإيجابية في الفريق العامل للجنة المخصصة للصك الدولي الشامل والمتكامل بشأن الأشخاص المعوقين. وأعلن أن الصك الفعال ينبغي أن ينهج نهجاً يستند إلى الحقوق تجاه حالة المعوقين، مع مراعاة شواغل الأشخاص المعوقين الذين يعيشون في البلدان النامية.

١٦ - **السيدة إيديستروم** (البند الدولي): قالت إن الجدار الذي توهم الكثيرون أنه يفصل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة قد أنهى في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كما أن الهجوم على مكتب الأمم المتحدة في بغداد يوم ١٩ آب/أغسطس قد بدد الرأي القائل بأن الالتزام المؤكد بتقديم خدمات للحد من الفقر وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية سيخفف بحد ذاته من الإحساس بالعزلة الاجتماعية وعدم التوازن الذي يحسه الكثيرون من سكان العالم.

١٧ - وأضافت أن البنك الدولي يؤكد من جديد التزامه بالنظرة الموسعة إلى التنمية والتي تشمل السعي إلى إعادة التوازن. وقالت إن الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص قد ساندوا إنجازات البلدان النامية على امتداد الأربعين عاماً الماضية، ولكن الأمر يحتاج إلى جهود مكثفة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ومضت تقول إنه أصبح من الواضح أنه من غير الممكن تحقيق هذه الأهداف دون غرس الأبعاد الاجتماعية للتنمية من أجل إقامة مجتمعات تمكِّن الفقراء من تحقيق طموحاتهم لمصلحتهم ومصلحة أسرهم.

١٨ - وأردفت تقول إن تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٤ قد اعترف صراحة بأن تمكين الفقراء هو لب تحسين الخدمات، بتمكينهم من مراقبة مقدمي الخدمات وتنظيمهم، وبرفع أصواتهم في صناعة القرار، وبزيادة الحوافز إلى مقدمي الخدمات لكي يخدموا الفقراء. وأوضحت أن أحد الوسائل المهمة لتحقيق ذلك هي الاستراتيجيات العملية الواضحة. كما أوضحت أن البنك الدولي دخل المراحل النهائية في وضع استراتيجية للتنمية الاجتماعية سوف تساعد البلدان في إيجاد مجتمعات ومؤسسات متماسكة تضم الجميع وتكون مسؤولة أمام شعوبها. وأضافت أن البنك الدولي يزيد أيضاً من تركيزه على ضم المجموعات الضعيفة وحمايتها وتمكينها، وأن اللجنة تبحث الآن موضوعات: الشباب، والمسنين والمعوقين.

١٩ - ومضت تقول إن مجموعة من الشباب من مختلف أنحاء العالم التقت مؤخراً برئيس البنك الدولي في جو من السلام والاحترام المتبادل. وأضافت أن الشباب قالوا إنهم على استعداد لأن يكونوا شركاء في الحل، ولكنهم يريدون مستقبلاً يقوم على قيم الانتماء والتضامن لا على الاعتبارات الاقتصادية وحدها. واختتمت كلمتها قائلة إن البنك الدولي تعهد بدعم قيم الأمم المتحدة، وأنه يقف على أهبة الاستعداد لمساعدة اللجنة في دراسة كيفية مواجهة التحديات الرئيسية، وللسير بجدول أعمال التنمية إلى ما بعد كوبنهاغن.

٢٠ - **السيد زهانغ بيشان** (الصين): قال إن تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنسقة وتحقيق الرخاء، كانا دائماً يمثلان الطموح المشترك للشعوب في كل أنحاء العالم. ولكنه استدرك قائلاً إنه في الوقت الذي تحقق فيه تقدم مطرد منذ مؤتمر القمة المعني بالتنمية الاجتماعية، فمازالت هناك تحديات هائلة في كثير من المجالات.

٢١ - ومضى يقول إن المجتمع الدولي يعقد آمالاً كباراً على الأمم المتحدة، وهي أكبر منظمة دولية عالمية ونيابية وموضع ثقة في العالم بأسره. ولذا فإنها لا بد أن تساند المهمة الصعبة لتنسيق جهود الدول الأعضاء من أجل تحقيق التنمية الشاملة لجميع البلدان في المدى القصير. وبيَّن أنه في الدورة الواحدة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية، والجزء رفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، جرى استكشاف موضوعات تعزيز التعاون الدولي بشأن التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر في المناطق الريفية، وتم التوصل إلى نتائج إيجابية. وأضاف أنه بالإضافة إلى ذلك تم إحراز تقدم باتجاه حماية حقوق المجموعات الضعيفة ومصالحها.

٢٢ - وقال إنه تشجيعاً للتنمية الاجتماعية المتوازنة والمنسقة، لا بد من تعزيز التعاون الدولي في مجال القضاء على الفقر. وأضاف أنه على امتداد السنوات الثلاثين الماضية، زاد عدد أقل البلدان نمواً، حتى أصبح هذا العدد يمثل الآن أكثر من ربع مجموع أعضاء الأمم المتحدة، أغلبهم في أفريقيا وآسيا. وأوضح أن اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب، وبين الفقراء والأغنياء قد أصبحت عاملاً هاماً يؤثر على الاستقرار الإقليمي والعالمي. ودعا المجتمع الدولي إلى التعاون من أجل تحقيق الرخاء للجميع ومن أجل القضاء على الفقر.

٢٣ - واستطرد قائلاً إن الجهود لتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمنسقة باعتبارها ضرورة للتنمية الإنسانية بشكل عام. وقال إن ذلك يتطلب رؤية شاملة وكلية للتنمية، وأن على الأمم المتحدة أن تلعب دوراً هاماً في تشجيع التعاون الدولي اللازم.

٢٤ - ومضى يقول إن إعلان الألفية قد وضع الهدف البعيد المدى لوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

ثم البدء في انحساره، وكذلك وباء الملاريا والأمراض الخطيرة الأخرى التي تصيب البشرية بحلول عام ٢٠١٥. ودعا المجتمع الدولي إلى إيلاء أهمية كبيرة لهذه المسائل، قائلاً إن وفد الصين سيقدم مشروع قرار بعنوان ''تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة في العالم''، وأن الصين تأمل في أن يحظى مشروع القرار هذا بتأييد الدول الأعضاء.

٢٥ - **السيد أبيتشي** (بنن): قال إن التنمية الاجتماعية تمثل تحدياً هائلاً لأقل البلدان نمواً، لا سيما البلدان الأفريقية الأربعة والثلاثين، ويبدو واضحاً أنها ستعجز عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المقرر لذلك. وأضاف أنه مازال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق التنمية المستدامة، وأن هناك عقبات مختلفة تعوق الجهود المبذولة لتحسين اقتصادات هذه البلدان بالتعاون مع المؤسسات الدولية لتمويل التنمية.

٢٦ - وأردف أنه يبدو أن المجتمع الدولي أصبح واعياً بآليات دورة حياة الفقر، وهي الدورة التي أفصحت عن طبيعتها الهيكلية، والتي أثبتت أنه لا يمكن محاربته بصورة فعالة دون تقييم الأثر الاجتماعي للسياسات الاقتصادية، والعكس بالعكس. وأكد أن مثل هذا التقييم سيسمح بإجراءات لتحسين ظروف معيشة الفقراء تكون أكثر توجها نحو هؤلاء الفقراء. ودعا في هذا الإطار إلى إيلاء اهتمام خاص بدور الأسرة باعتبارها النواة الأساسية للمجتمع.

٢٧ - ومضى يقول إن المجتمع الدولي سوف يحتفل في عام ٢٠٠٤ بمرور عشر سنوات على السنة الدولية للأسرة. وقال إن الأمم المتحدة تناولت قضايا تتعلق بالأطفال، والشباب، والنساء، والمسنين، والمعوقين من زاوية اجتماعية، بغض النظر عن أنها كلها كيانات محددة بعلاقتها الأساسية بالأسرة. وبين أن هذا النهج القطاعي قد سمح بالتعرف على عدد من المشكلات المحددة المرتبطة بمفهوم الأسرة. ولكنه استدرك قائلاً إنه مع ارتفاع حدة المداولات، نأت بنفسها عن الأسرة التقليدية، وهو ما كان مفتاحاً لاستعادة توافق الآراء. فتوافق الآراء يمكن أن يتحقق إذا بذلت جهود لإيجاد نهج عالمي للتعامل مع المشكلات التي تؤثر على مختلف مكونات الأسرة. فمثل هذا النهج سيسمح بالتعرف على القضايا الحقيقة بوضوح بحيث يمكن تصميم برامج مناسبة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية لاتخاذ القرار.

٢٨ - واستطرد قائلاً إن على الأمم المتحدة أن تلعب دوراً حاسماً في هذا الإطار بتشجيع التحليل المتعمق لهذا الموضوع من أجل أن تشجع الناس على تملك عملية التنمية، وأوضح أنه في أفريقيا يمكن أن تمثل الأسرة حجر الأساس في الجهود المبذولة لحل مشكلات التنمية، لأن الأسرة واحدة من أقوى المؤسسات المستقرة. كما أوضح أنه رغم عدم وجود تعريف متفق عليه، فإن مفهوم الأسرة مفهوم راسخ ويلقى قبولاً واسعاً في أفريقيا. وأضاف أنه من المهم أيضاً ملاحظة أن عدم وجود تعريف لبعض الفئات الاجتماعية مثل السكان الأصليين والمعوقين لم يحل دون بذل الجهود من جانب المجتمع الدولي لمصلحة هذه الفئات.

٢٩ - وأعرب عن دهشة وفده للتخفيض الذي حدث في موظفي وحدة الأسرة بحيث اقتصرت الآن على موظف واحد، وأنه لم يخصص لها اعتمادات في ميزان فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وأضاف أن وفده يقترح أن ينشئ الأمين العام لجنة متعددة التخصصات للأسرة، تضم خبراء مستقلين يمثلون جميع المدارس الفكرية، على أن يكون هدفها هو دراسة الموضوع وإعداد تقرير للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة حول ترشيد البرامج المتعلقة بالأسرة ومكوناتها المختلفة.

٣٠ - ومضى يقول إنه في آب/أغسطس ٢٠٠٣، نظمت بنن حلقة دراسية تحضيرية للاحتفال بالسنة الدولية للأسرة،

كما أنها ستعقد مؤتمراً إقليمياً تحضيرياً في عام ٢٠٠٤. وأعلن أنه ينبغي عقد مثل هذه اللقاءات في أقاليم العالم الأخرى، مع عقد لقاء عالمي في نيويورك. واختتم كلمته قائلاً إن هذه ستكون الفرصة السانحة للمجتمع الدولي لكي يعيد للأسرة الأهمية التي تستحقها.

٣١ - **السيد واردونو** (إندونيسيا): قال إن سنوات عديدة قد انقضت على انعقاد مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالتنمية الاجتماعية، ولكن التقدم الذي حدث كان ضئيلاً. وأضاف أنه من المهم المضي قُدماً وتحويل السياسات التي تمت صياغتها إلى أعمال ملموسة. وطالب بوضع السكان في القلب من التنمية.

٣٢ - وقال إن الشراكات وتناسق السياسات قد أصبحا من مبادئ التنظيم الهامة في جدول أعمال التنمية الحالي، وأعلن تأييده لتوصيات الأمين العام بشأن هذا الموضوع الواردة في الوثيقة A/58/172.

٣٣ - وأضاف أن وفده يحث المجتمع الدولي على إيجاد بيئة مواتية تفضي إلى التنمية. وطالب بضرورة التوسع في مشاركة القطاع الخاص، لا في المجالات الاقتصادية فحسب، بل وفي مجالات التنمية الاجتماعية أيضاً، وأنه لا بد من إدراج المسؤولية الاجتماعية والمساءلة في برامج عمل جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة.

٣٤ - واستطرد قائلاً إن الشباب عنصر أساسي في الموارد البشرية اللازمة للتنمية الوطنية، وأن تشغيل هذا الشباب ينبغي أن يحظى بالأولوية في إطار أي سياسة للعمالة على مستوى الاقتصاد العام. ولهذا أعرب عن ترحيب إندونيسيا بمبادرة البلدان الرئيسية كما جاءت في المرفق الثاني بتقرير الأمين العام عن ''تعزيز تشغيل الشباب'' (الوثيقة A/58/229)، كما أنها احتفت باليوم العالمي للشباب بإنشاء ''شبكة تشغيل شباب إندونيسيا''.

٣٥ - وأضاف أن مسألة الشيخوخة كانت المحور الذي دارت حوله صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية للتنمية في إندونيسيا، لأنه من المهم إيجاد بيئة مواتية ومساندة للمسنين.

٣٦ - وأردف قائلاً إن إندونيسيا شهدت تحولا نموذجيا في الترويج لحقوق المعوقين وحمايتها من النهج القائم على الإحسان إلى النهج القائم على الحقوق. وأوضح أن هذا التحول لا يحتاج إلى بناء المؤسسات والقدرات فحسب، بل وإلى التعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية أيضاً. وأعلن ترحيب بلاده لما قامت به اللجنة المخصصة المعنية بالاتفاقية الدولية الشاملة والمتكاملة لحماية وتشجيع حقوق وكرامة الأشخاص المعوقين من إنشاء فريق عامل ليتولى إعداد وتقديم نص مقترح. ودعا إلى أن يدرس الفريق العامل هذه المسألة من منظور حقوق الإنسان ومنظور التنمية أيضاً.

٣٧ - ومضى يقول إن إندونيسيا تعلق اهتماماً بالغاً على الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع وأنها تشجع البرامج التي تمكنها من القيام بدورها. وأعلن أن الاحتفال بمرور عشر سنوات على السنة الدولية للأسرة في عام ٢٠٠٤ ينبغي أن يكون مناسبة لكي تؤكد الدول الأعضاء من جديد التزامها بدعم الأسرة.

٣٨ - **السيد حيسات** (الأردن): قال إن وفده يؤيد البيان الذي ألقاه ممثل المغرب نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين. وأضاف أن تقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/58/172) الذي احتوى على تحليل للتوصيات المقدمة من لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الواحدة والأربعين بشأن الموضوع ذي الأولوية، ''التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية''، سيكون تقريرا مفيداً جداً للدول النامية في معالجتها لاحتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية.

٣٩ - ومضى يقول إن دراسة وتقييم الآثار السلبية للتنمية الاجتماعية على الأسرة لم تحظ بالاهتمام اللائق. وقال إنه مع اقتراب الاحتفال بمرور عشر سنوات على السنة الدولية للأسرة، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للأسرة عند صياغة سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأضاف أنه في ضوء هذه الخلفية، تم إنشاء المجلس الوطني لشؤون الأسرة في الأردن، برئاسة جلالة الملكة رانيا العبد الله، بهدف تحسين نوعية حياة الأسرة الأردنية، ووضع استراتيجية للشؤون الأسرية.

٤٠ - واستطرد قائلاً إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى إيجاد ظروف معيشية ملائمة للمعوقين. بطريقة تعترف اعترافاً كاملاً بحقوقهم ومشاركتهم الكاملة في التنمية وصناعة القرار. وأعرب عن ترحيب بلاده بتقرير اللجنة المخصصة المعنية بالاتفاقية الشاملة والمتكاملة لحماية وتشجيع حقوق المعوقين وكرامتهم في دورتها الثانية.

٤١ - واختتم كلمته قائلاً إنه من الضروري اتخاذ خطوات لمتابعة وتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية بشأن الشيخوخة، بغرض الاستفادة من خبرة كبار السن بدلاً من اعتبارهم عبئاً، مع توفير أفضل الخدمات والرعاية الاجتماعية لهم.

٤٢ - **السيدة تيجيما** (اليابان): قالت إن المسائل المختلفة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية التي تناولتها الأمم المتحدة كانت تمثل تحدياً للبلدان النامية والمتقدمة على السواء، لأن كل البلدان تريد تحسين مستوى معيشة جميع أفراد المجتمع. وأضافت أن وفدها يؤيد، بناء على ذلك، التوصية الواردة في الفقرة ٤٩ من تقرير الأمين العام (A/58/172). واستطردت قائلة إن حكومة اليابان أكدت تصميمها على تنفيذ توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية، وتسعى لمعالجة المسائل ذات الصلة من مختلف الزوايا.

٤٣ - وأضافت أنه فيما يتعلق بمسألة المعوقين، فإن اليابان عضو في الفريق العامل الذي شكلته اللجنة المخصصة المعنية بالاتفاقية الشاملة والمتكاملة لحماية وتشجيع حقوق المعوقين وكرامتهم لكي تعد مشروع نص الاتفاقية. وأعلنت أن اليابان قد استضافت أربعة مؤتمرات دولية بشأن هذا الموضوع في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وأنها تعمل مع جميع أصحاب المصلحة في الوقت الذي تزيد فيه من تعاونها مع المنظمات غير الحكومية المتخصصة في المسائل المتعلقة بالإعاقة. كما أعلنت أن الأمر بحاجة إلى مشاركة أكثر إيجابية من جانب وكالات الأمم المتحدة في هذا المجال، كما طالبت بضرورة تعزيز القدرة اللازمة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٤٤ - وأردفت قائلة إن وفدها يقدِّر مسار تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة الواردة في تقرير الأمين العام عن متابعة أعمال الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (A/58/160). وأوضحت أن اليابان، باعتبارها بلداً يشيخ سكانه بسرعة لا مثيل لها، أصبحت تراجع نظامها الاجتماعي — الاقتصادي، وبدأت في إدخال إصلاحات في نظام المعاشات التقاعدية والرعاية الطبية. واختتمت حديثها قائلة إنها تعتقد أن مثل هذه الإصلاحات تتسق ومسار التنفيذ، ومعربة عن أملها في أن تكون الأفكار التي تقف وراء جهود اليابان لمعالجة مسألة الشيخوخة مفيدة للمجتمع الدولي.

٤٥ - **السيد كيناجنسكي** (الاتحاد الروسي): قال إن القضاء على الفقر، وهو أمر توليه حكومته أولوية اجتماعية، لن يتحقق ما لم يكن هناك نمو اقتصادي، ومشاركة بين الدولة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني، مع وجود سياسات للعمالة المستدامة على المستوى الاتحادي. وقال إن تنفيذ البرنامج الجديد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الاتحاد الروسي سيفضي إلى القضاء على الفقر في عام ٢٠٠٦. مع

تحسين رفاهية السكان. وأضاف أن هناك أيضاً خطط لوضع نظام أكثر فعالية للخدمات الاجتماعية مع تعزيز المؤسسات الديموقراطية والمجتمع المدين.

٤٦ - ومضى يقول إن الاتحاد الروسي يقدِّر العمل الذي قامت به لجنة التنمية الاجتماعية التي ينبغي أن تظل جهاز التنسيق الرئيسي فيما يتعلق بمسائل الشباب، والشيخوخة، والمعوقين، والأسرة. وقال إنه في هذا الصدد، ومن أجل زيادة فعالية التعاون على المستوى القطري تحت رعاية الأمم المتحدة، لا بد من وجود مساعدات اقتصادية واجتماعية موجهة إلى البلدان المحتاجة. وأعلن أن تسييس هذه الأمور يهدد بتدمير الجهود المشتركة، وهو ما يدعو إلى ضرورة المحافظة على توافق آراء عالمي حول المسائل الاجتماعية.

٤٧ - وأضاف أنه فيما يتعلق بالمعوقين، فإن الاتحاد الروسي اختار المشاركة في المفاوضات الخاصة بالاتفاقية الشاملة لتشجيع وحماية حقوقهم. وأوضح أن سنة ٢٠٠٣ أعلنت سنة للمعوقين: مع إيجاد آليات التنفيذ اللازمة بمرسوم رئاسي. كما أن الاتحاد الروسي يؤيد تأييداً تاماً جهود المنظمة لتكثيف التعاون الدولي من أجل تدعيم الأسرة، وأنه يخطط الآن للاحتفال بمرور عشر سنوات على السنة الدولية للأسرة. وأعلن أنه تم وضع برنامج اتحادي لتقديم المساعدات إلى أسر الشباب، في الوقت الذي استفاد منه أصحاب الدخول المنخفضة من الإصلاحات التشريعية الأخيرة. وأضاف أن الخدمات التي تقدم في القطاع الاجتماعي قد توسعت لكي تستفيد منها الأسر التي لديها أطفال.

٤٨ - واختتم كلمته بقوله إن الاتحاد الروسي أجرى إصلاحات لها نتائج بعيدة المدى في نظام المعاشات التقاعدية، متابعة منه لأعمال الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، مع زيادة فرص الاختيار بين خيارات الاستثمار أمام جميع السكان.

٤٩ - **السيد غواتام** (صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)): أقر بأهمية التنمية الاجتماعية في العالم بالنسبة لليونيسيف، وخاصة في المسائل المتعلقة بالأسرة. وقال إن مرور عشر سنوات على السنة الدولية للأسرة في عام ٢٠٠٤ له أهمية خاصة لمنظمته، حيث نفذت ولايتها في الاتفاقية المعنية بحقوق الطفل، والتي تقر دياجتها بالدور المحوري الذي تلعبه الأسرة.

٥٠ - واستطرد قائلاً إنه منذ السنة الدولية الأولى للأسرة في عام ١٩٩٤،وبينما كان العديد من الأسر يزداد دخله، مازال هناك عدد هائل يعيش في فقر مدقع، ومازالت الفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد اتساعاً. فالأسر مضطرة لتحمل ضغوط جديدة مثل العولمة، والصراعات، والتشرد، وأنه نتيجة لتأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز — وبالأخص في أفريقيا جنوب الصحراء أصبح الكثير من الأشكال التقليدية للأسرة يتعرض للانهيار، وبدأت تظهر أشكال جديدة للأسرة ولأساليب الرعاية. وأوضح أن أكثر من ١٣ مليون طفل قد فقدوا أحد الوالدين أو كليهما وأصبح الأقارب هم الذين يربونهم، بمن فيهم أقاربهم الأكبر سناً حتى ولو كانوا هم أنفسهم مازالوا أطفالاً. وأوضح أيضاً أن أكثر من مليون طفل قد تيتموا أو انفصلوا عن أسرهم كنتيجة مباشرة للحرب. وبالإضافة إلى كل ذلك، وبسبب ضغوط التحول الاقتصادي على الأسر، زاد عدد الأطفال الذين يتربون في المؤسسات على مليوني طفل في أوروبا الوسطى والشرقية، بل أن هذا العدد مستمر في الزيادة.

٥١ - ومضى يقول إن الأسرة مازالت هي أقوى وأحن بيئة لتربية الأطفال، وأنها تستحق الانتباه والدعم. وقال إن تعزيز الأسر سيسهم بقوة في رسالة اليونيسيف التي تكفل بقاء كل طفل على قيد الحياة ونموه وتحوله إلى عضو منتج في المجتمع. وأضاف أنه لكي تقوى الأسر، لا بد من حماية حقوق الأطفال والنساء بتشجيع المساواة بين الجنسين،

وحث الآباء على تحمل مسؤولياتهم، والمساواة في الحقوق بين الآباء والأمهات. وقال إن اتفاقية حقوق الطفل أكدت على التزام الدول الأطراف بتوفير الرعاية للأطفال فبإمكان الدول أن تساعد الأسر بتيسير الحصول على الخدمات الصحية، وتنمية قدرات ومهارات هذه الأسر، وإزالة العقبات من أمام المشاركة الفعالة للآباء، ودعم الوضع القانوني للنساء كأمهات، وزوجات، وربات أسر، وزعيمات للمجتمعات المحلية.

٥٢ - واستطر قائلاً إن اليونيسيف، حفاظاً منها على رأيها القائل بأن الأسرة هي أفضل بيئة لتحقيق حقوق الأطفال، تضع الآن خطة عمل للسنة الدولية للأسرة وهي الخطة التي ستناقشها في اجتماع مجلسها التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وأوضح أن العناصر الرئيسية في خطة العمل هذه تشمل تدعيم الأسر عن طريق البرامج العالمية لليونيسيف وتنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية، والمبادرات القطرية والإقليمية لجمع المعلومات وتبادل المعلومات واستقطاب التأييد، والتأكيد على أهمية تدعيم الأسر في إطار أنشطة الأمم المتحدة العملية على المستوى القطري. والمساعدات المبتكرة لأطفال الأسر الفقيرة، وبالأخص الأطفال الذين تيتموا بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأطفال المجندين في الحروب وغيرهم من ضحايا النزاعات المسلحة والتمزق الأسري، وتشجيع ودعم رابطات موظفي اليونيسيف لدعم الأسر.

٥٣ - وأعلن أنه يتطلع إلى عام ٢٠٠٤ باعتباره العام الذي ينبغي أن تغتنم الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية كل فرصة تسنح فيه لتدعيم الأسرة من أجل حماية حقوق الأطفال أينما كانوا. كما أعلن أن اليونيسيف سوف تضاعف جهودها مرة أخرى لتدعيم الأسرة أثناء الاحتفال بمرور عشر سنوات على السنة الدولية للأسرة وما بعد ذلك، من أجل بناء عالم يناسب الأطفال تماماً.

٥٤ - **السيد لانغمور** (منظمة العمل الدولية): رحب بتقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/58/172)، وهي النتائج التي حددت المراحل الحاسمة لوضع الناس في القلب من التنمية، بل وأشارت إلى الفوارق المتزايدة من بلد إلى آخر، بل وداخل البلد الواحد. وقال إن هذه الفوارق يمكن أن تؤدي إلى عدم تجانس السياسات، والصراع بين السياسات الوطنية للاقتصاد العام وبين الأهداف الاجتماعي، والميل المتزايد إلى إخضاع أهداف التنمية الاجتماعية لسياسات اقتصادية قصيرة الأجل. واستدرك قائلاً إنه رغم أن زيادة الاعتماد المتبادل اقتصادياً ومالياً في العالم قد قللت من فرصة العمل الوطني المستقل، فإنها زادت أيضاً من القدرة على اتخاذ قرارات جماعية فعالة على المستوى الدولي بهدف تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.

٥٥ - ومضى يقول إنه ينبغي لجميع البلدان، طبقاً لالتزاماتها التي أعلنت عنها في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، أن تدرج زيادة فرص التشغيل والحد من الفقر ضمن أهداف اقتصادها العام، وأن تنفذ سياسات قوية لتحقيق هذه الأهداف. الأمر الذي من شأنه أن يزيد من سرعة التنمية الاجتماعية — الاقتصادية الوطنية. وأن يعزز كل منهما الآخر. وأضاف أن البيئة الدولية ستيسر بهذه الطريقة التقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي على المستوى الوطني.

٥٦ - واستطرد قائلاً إنه رغم الاعتراف الدولي بضرورة إتباع مثل هذا النهج، ورغم الالتزامات المنصوص عليها في الأهداف الإنمائية للألفية فإن زيادة فرص التشغيل والحد من الفقر لم تدرج حتى الآن في بعض برامج استراتيجية الحد من الفقر، ولم تلق تشجيعاً من المؤسسات المالية الدولية. وأضاف أنه رغم الزيادة التي طرأت على المساعدة الرسمية

للتنمية، فإن النزاعات العنيفة والانفاق الحربي قد حولا مسار الموارد الشحيحة، في الوقت الذي تواصل فيه البطالة والفقر اتجاههما نحو الزيادة في العالم، ومن هنا تأتي الأهمية الكبيرة لعمل شبكة تشغيل الشباب، كما أن الجهد المبذول لدعم وتنظيم التعاونيات بصورة فعالة، هو واحد من مئات الرسائل لتشجيع العمل الاقتصادي — الاجتماعي الفعال وزيادة فرص التشغيل.

٥٧ - وفي ختام كلمته قال إنه فيما يتعلق بالمشاركة، ورغم الإنجازات الملموسة التي تحققت في المشاورات أثناء إعداد وتنفيذ برامج استراتيجية الحد من الفقر، فمازال هناك مجال في كثير من البلدان لتعزيز مشاركة البرلمانات ومجموعات المجتمع المدني، مثل اتحادات العمال. ومنظمات رجال الأعمال، والكنائس، ورابطات المجتمعات المحلية. وأنهى كلمته قائلاً إن الحد من الفجوة الديموقراطية في العالم سيساهم على الأرجح في المزيد من تماسك السياسات.

٥٨ - **السيد تشولفينيتش** (مدير شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية): أشار إلى مرور عشر سنوات على السنة الدولية للأسرة مؤكداً أن شعبته تحافظ على التزامها تجاه الأسر باعتبارها العنصر الأساسي لحماية الفرد اجتماعياً. واستطرد قائلاً إنه تم التخطيط للعديد من الأنشطة: فهناك بيان سيلقيه الأمين العام يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في الوقت الذي تدور فيه المناقشات حول أنشطة أخرى محتملة، كما سيجتمع فريق الخبراء المعني بقضايا الأسرة في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وستوزع دراسة عالمية عن الاتجاهات التي تؤثر على الأسرة على جميع أقاليم العالم حال الانتهاء منها، وفي أوائل عام ٢٠٠٤ ستوزع دراسة انتهت مؤخراً عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأسرة، كما ستعقد حلقة عمل حول السياسات بشأن رعاية الأسرة، ربما في مدينة الكاب، كما انتهى العمل في تقرير عن المؤشرات الأسرية، وسوف يوزع في المستقبل القريب بجميع اللغات الرسمية. ومضى يقول إن المقر سيشهد مجموعة من الأنشطة في اليوم العالمي للأسرة، بالتعاون مع إدارة الإعلام العام والشركاء من المنظمات غير الحكومية. وأعلن أن التحضير لهذه الأنشطة سيبدأ في أوائل عام ٢٠٠٤.

٥٩ - ورداً على ممثل مصر، قال إن أحد موظفي شعبته يعمل متفرغاً في قضايا الأسرة. واستدرك قائلاً إنه يعتقد مع ذلك أن إدخال الأسرة في صلب جميع جوانب عمل شعبته هو أفضل من نهج التجزئة، نظراً للدور الذي تلعبه الأسرة في قضايا مثل الشباب، والمعوقين، وتلافي النزاعات وأوضح أن هذا النهج سيسمح باستخدام موارد شعبته بصورة أكثر شمولية وتماسكاً. وفي نهاية كلمته قال رداً على ممثل سويسرا إن ٣٥ دولة عضواً استجابت لطلب الأمين العام معلومات في إطار الاحتفال بمرور عشر سنوات على السنة الدولية للأسرة.

٦٠ - **السيد رشدي** (مصر): شكر المدير على المعلومات الإضافية التي قدمها، وقال إنه قد يعود إلى هذه المسألة بمجرد أن تتاح لوفده الفرصة لدراسة هذه المعلومات.

٦١ - **السيدة إليشا** (بنن): أعربت عن قلقها لمصير السنة الدولية للأسرة ولقضايا الأسرة، حيث لم يخصص لذلك أي ميزانية في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقالت إن وفدها يؤمن إيماناً شديداً بأن الموارد المخصصة للمسائل المتعلقة بالأسرة ينبغي أن تتجدد، بل وأن تزيد.

٦٢ - **السيدة محمد أحمد** (السودان): تساءلت عما إذا كان موظف واحد متفرغ يكفي للتعامل بصورة كافية مع القضايا المتعلقة بالأسرة. وسألت عما إذا كان هناك أي تفكير في ترفيع وحدة الأسرة لتصبح شعبة، حتى تُظهر أهميتها، قائلة إنها سوف ترحب بأي معلومات عن أي خطط

تكفل استمرار العمل بعد مرور عشر سنوات على السنة الدولية للأسرة.

٦٣ - **السيد تشولفينيتش** (مدير شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية): كرر ما سبق أن قاله من أن إدراج القضايا المتعلقة بالأسرة في التيار الرئيسي لعمل الشعبة سوف يسمح باستخدام جميع موارد الشعبة بصورة مناسبة لمعالجة هذه القضايا. وقال إن عمل الشعبة وتقاريرها سوف تنطوي على المنظور الأسري كلما كان ذلك مناسباً، كما يحدث مثلاً في منظمة اليونيسيف التي تدرج قضايا الأسرة في عملها لحماية الأطفال. وأضاف أن موظفي الشعبة سيكونون قادرين على معالجة جميع القضايا بحسب الضرورة، دون إنشاء وحدات أو شعب منفصلة. واختتم كلمته قائلاً إنه بناء على ذلك فإن عمل الشعبة في مجالات الشباب والشيخوخة، والمعوقين، وحالات التراع، سوف يحتوي على المنظور الأسرى.

٦٤ - **السيد كومبرباتش** (كوبا): أشار إلى سؤال كان قد وجهه في الجلسة السابقة عن ضرورة التعاون الدولي في تحقيق التنمية الدولية.

٦٥ - **السيد تشولفينيتش** (مدير شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية): أشار إلى أن الجزء ''جيم'' من تقرير الأمين العام (A/58/172) أوضح الدور الحيوي للتعاون الدولي في تحقيق الأهداف الإنمائية وخلق بيئة مواتية.

٦٦ - **السيدة عبد العزيز** (ماليزيا): سألت عن التنظيم الداخلي للموارد المخصصة لمسائل الشباب والمعوقين، والمسنين، والأسرة؛ ما هي — مثلاً — جهات الاتصال و/أو الوحدات الخاصة بكل مسألة من هذه المسائل؟.

٦٧ - **السيد تشولفينيتش** (مدير شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية): قال إنه أعاد تنظيم الشعبة بحيث تحتوي على أربع جهات اتصال لكل من مسائل الشباب، والمسنين، والأسرة، والمعوقين، بدلا من أن تكون هناك أربع وحدات منفصلة، وأوضح أن هذه المسائل مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً وأنه ينبغي معالجتها بحسب الحاجة بطريقة تعاونية ومتماسكة ومتكاملة. بحيث يمكن تحقيق الاستفادة المثلى من المواد البشرية المتاحة.

٦٨ - **السيدة الحاج علي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن لديها انطباعاً بأن مهمة الأمانة هي تنفيذ السياسات التي توكلها إليها الجمعية العامة بقراراتها العديدة، وتساءلت عما إذا كانت الجمعية العامة قد أوكلت إلى الأمانة إدراج المسائل الأسرية في التيار الرئيسي لعملها.

٦٩ - **السيد تشولفينيتش** (مدير شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية): رد على ذلك بقوله إن الجمعية العامة تعطي توجيهاً عاماً لعمل الأمانة، وأن هذه الأخيرة يمكن أن تعالج المسائل التي ترى أنها تتعلق بعملها أو وثيقة الصلة به. وانتهى إلى قوله إنه بناء على ذلك سيحافظ على التركيز على المسائل المتعلقة بالأسرة بإدماجها في التيار الرئيسي لعمل الشعبة.

٧٠ - **السيد جيبونز** (أيرلندا): تحدث نيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي مكرراً الدعم الإيجابي للاتحاد الأوروبي لجهود الأمين العام في إصلاح الأمانة وزيادة فعاليتها، وهي المسألة التي مازالت موضع مناقشات رفيعة المستوى في الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.